محافظ البنك المركزي اليمني:

احتياطيات اليمن من النقد الأجنبي مستثمرة في بنوك ذات تصنيف عال وموزعة جغرافيا في بنوك آمنة ومدعومة

تدخل البنك بحوالي (258) مليون دولار في السوق المحلية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف وإمداد البنوك باحتياجاتها

صنعاء / سبأ :

أكد محافظ البنك المركزي اليمني أحمد عبد الرحمن السماوي أن احتياطيات اليمن من النقد الأجنبي والتي وصلت في نهاية يوليو الماضي إلى أكثر من (8) مليارات دولار، مستثمرة في بنوك ذات تصنيف عال، وموزعة جغرافيا في عدد من البنوك العالمية الآمنة والمستقرة والمدعومة من قبل حكوماتها.

وأوضح المحافظ السماوي في تصريح لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) ان جزء من هذه المحفظة تدار من قبل بنك التسويات الدولي في بازل وصندوق النقد العربي وهي مؤسسات دولية تستثمر في محافظ استثمارية عالية الجودة .

وقال« كنوع من الاطمئنان تم إجراء عمليات متعددة للأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني منذ مطلع الشهر الجاري منها تحويل حسابات للبنك المركزي من بنوك الى بنوك أخرى، وقامت هذه البنوك بالتنفيذ دون أي تردد، وتم تنفيذ العمليات حسب تعليمات البنك المركزي، وإضافة العوائد المستحقة على ودائع حان استحقاقها الى حسابات البنك المركزي فورا، وسحب مبالغ كبيرة نقدا لمواجهة حاجة السوق من النقد الأجنبي، وإمداد البنوك بأي متطلبات لها من النقد الأجنبي ».

ولفت محافظ البنك المركزي اليمني إلى ان محفظة البنك المركزي للاحتياطيات كما هي في منتصف أكتوبر الجاري تتوزع بحسب العملات الى 4ر69 بالمائة بالدولار الأمريكي، و 7ر20 بالمائة باليورو، و 8ر8 بالمائة بالجنيه الإسترليني وبقية النسبة بعملات أخرى، وموزعة جغرافيا بشكل آمن.

واستعرض المحافظ السماوي الإجراءات التي قام بها البنك المركزي اثناء الأزمة المالية العالمية منها التدخل بحوالي 258 مليون دولار في السوق المحلية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، و إمداد البنوك باحتياجاتها من السيولة نقدا(دولار)، و إلزام البنوك بأخذ الحيطة والحذر فيما يخص أصولها الخارجية وإلزامها بضرورة الالتزام بمعايير الرقابة الاحترازية وضرورة توزيع أرصدتها الخارجية على بنوك ومناطق جغرافية مختلفة، وكذا الالتزام الصارم بمعايير الائتمان المبلغة لهم.

وأشار محافظ البنك المركزي اليمني الى أن البنوك اليمنية تتمتع بفائض في السيولة, وليس لديها استثمارات كبيرة يعتد بها في البنوك بالدول الأوروبية أو أمريكا.، واستثماراتها في الخارج غير مرتبطة بصناديق الاستثمار العقاري او المشتقات المالية او الاسهم والسندات الخارجية..

مبينا ان نسبة أصول البنوك المستثمرة في الخارج تشكل نسبة بسيطة من إجمالي أصول القطاع المصرفي اليمني، حيث تستثمر البنوك الإسلامية 20 بالمائة من إجمالي أصولها في الخارج نتيجة عملها في المضاربة والمتاجرة والمرابحة وفي أدوات مأمونة ، فيما البنوك الوطنية تستثمر 7 بالمائة من إجمالي أصولها، وفروع البنوك الأجنبية 7 بالمائة .. مؤكدا أن بقية الأصول الخارجية حسابات جارية وودائع في مصارف عالمية موزعة جغرافيا لمواجهة التزامات الإعتمادات المستندية، و أي متطلبات للبنوك التجارية.

وجدد التأكيد أن اليمن في وضع سليم حيث لا تواجه أي مشكلات

أحمد عبد الرحمن السماوي

في الجهاز المصرفي أو أزمة سيولة، حيث تتمتع البنوك العاملة في اليمن بسيولة عالية ، ففي البنوك التقليدية تصل نسبة السيولة الى حوالي 70 بالمائة والبنوك الإسلامية الى حوالي 55 بالمائة.

واستعرض المحافظ السماوي الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي في الفترة الماضية وخاصة إجراءات الرقابة الاحترازية مثل صدور مجموعة من القوانين تنظم مختلف جوانب العمل المصرفي ، وإتباع معايير كفاية رأس المال والتي وصلت إلى 12 بالمائة عام 2007 مقارنة بواحد في المائة عام 97م ، ومعايير الائتمان وتجنب المخاطر المختلفة المرتبطة بالأصول الأجنبية .. مشيرا إلى أن عدم وجود بورصة يمنية جنب اليمن تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وأوضح محافظ البنك المركزي اليمني ان إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي اليمني ارتفع في نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري اثناء اشتداد الأزمة المالية العالمية الى تريليون و 176 ملياراً و 179 مليوناً و700 ألف ريال، مقارنة بتريليون و 169 ملياراً و 779 مليوناً و 500 ألف ريال في نهاية شهر سبتمبر الماضي، بزيادة بلغت 6 مليارات و 400 مليون و 200ألف ريال، فيما كانت الودائع تريليون و 51 مليون ريال نهاية العام الماضي.. مؤكدا أن مؤسسة ضمان الودائع المصرفية التي اقر مؤخرا إنشاؤها ستسهم في تعزيز ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي اليمني، بما تؤديه من أهداف في حماية صغار المودعين وكسب ثقتهم في الجهاز المصرفي اليمني وقدرته على حماية ودائعهم.. لافتا الى ان عملية تأسيس تكوينات مؤسسة ضمان الودائع المصرفية قد بدأت .

وقال« نظام التأمين على الودائع المصرفية فرضته الحاجة وواقع المشاكل التي واجهت النظام المصرفي في كثير من دول العالم سواء المتقدمة او النامية.

وأضاف «القروض والتسهيلات التي منحتها البنوك التجارية والإسلامية ارتفعت الى 429 مليار ريال نهاية يوليو الماضي، مقارنة بـ 359 مليار ريال نهاية العام الماضي..

وتطرق المحافظ السماوي الى خطط البنك خلال الفترة القادمة والمتمثلة في المحافظة على استقرار الأسعار بما فيها أسعار الصرف وأسعار السلع من خلال السيطرة على معدل التضخم بالتحكم في كمية السيولة بالمجتمع والتحقق من مناسبة معدلات النمو في السيولة مع معدلات النمو في الاقتصاد .. مشيرا إلى أن البنك سيعمل على تكثيف التدخل لإمداد السوق باحتياجاته من النقد الأجنبي والمحافظة على استقرار سعر الصرف ، واستخدام أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي الإلزامي وإصدار شهادات الإيداع لامتصاص السيولة وإصدار أذون الخزانة.

ولفت محافظ البنك المركزي اليمني في ختام تصريحه الى ان البنك لديه من الأدوات المتاحة التي كفلها له القانون ما يمكنه أن يؤثر في كمية السيولة وتحريك سعر الفائدة من خلال سعر الإقراض والخصم وإصدار أذون الخزانة وبيع وشراء النقد الأجنبي.

مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ستسهم في تعزيز ثقة المتعاملين

اليمن في وضع سليم ولا تواجه أي مشكلات في الجهاز المصرفي أو أزمة سيولة وكفاية رأس المال وصلت إلى (12 ٪)

الهيمنة الأمريكية المسكوت عنها

علي محمد راجح

يشهد العالم حالة من القلق والهلع والتخوف من مجهول تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتي تتسع رقعتها وتتعمق أكثر فأكثر يوماً عن يوم وذلك لحالة التخبط والعشوائية المترددة في اتخاذ واختيار القرار المناسب كإجراءات عملية لمواجهة الأزمة (الكارثية) ومعالجات سريعة لإنقاذ الوضع المالي العالمي المأزوم فكانت أهمها الأخذ بخيار التدخل الحكومي وتأميم المصارف والبنوك أو الاستحواذ عليها بشراء الأصول لحل الأزمة المالية القائمة بمعنى أن التدخل يعبر عن الاحتكار الحكومي للنشاط المالي المتعثر وهذا يعني أن هناك تراجعاً عن قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي لسياسة السوق الحرة والذي يكون فيه التدخل الحكومي لغرض كسر أي عمليات احتكار للسوق من قبل المضاربين أو المتحايلين على النظم والقوانين السائدة في السوق الحرة وفي ظل الأزمة المالية الحالية وإجراءات التدخل الحكومي للحل أو المساعدة في الحل فإنها تستهدف احتكار السوق المالية ولو لفترة زمنية معينة إلى حين استعادة المصارف والبنوك لمكانتها حتى لا تصاب بالانهيارات فمهما كانت الذرائع أو المبررات لهذا التدخل الاحتكاري فإنه يكون متناقضاً بل يشكل انقلاباً على قواعد النظام الاقتصادي والمالي الرأسمالي ما يمكن أن يعطل ويعرقل إمكانية الوصول إلى الحل إلا أنه قد يزيد الأزمة تعقيداً وقد تصل إلى طريق مسدود في نهاية النفق المظلم نتيجة السياسات الخاطئة والمتعجرفة والعشوائية للولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من دول العالم والتي تؤكد المؤشرات الأولية لنتائج الإجراءات المتخذة للحل أن النفق الذي دخلوه قد بدأت منذ وقت تلوح في الأفق بوادره المؤكدة أن الأزمة المالية الأمريكية المنتجة للأزمة العالمية ليست فنية مالية بل أن هناك (عملية تحايل في الأسواق المالية قبل الأزمة وأثنائها) وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي في أحد التصريحات ما يمكن أن يعزز الاحتمال بأن هناك استهدافاً متعمداً لاختراق المنظومة الاقتصادية والمالية للنظام الرأسمالي العالمي وجرها إلى حالة الانهيار ابتداءً من السوق المالية الأمريكية والتي بدورها أثرت سلباً على بقية اقتصاديات دول العالم وعلى وجه الخصوص النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي لتصبح الأزمة العالمية نقطة بداية انهيار المنظومة الرأسمالية العالمية لتتلو انهيار النظام الاشتراكي العالمي.

وعلى الرغم من حديث الرئيس الأمريكي بوش (الابن) والذي أكد أن (الولايات المتحدة الأمريكية لديها الآليات لمواجهة وحل الأزمة المالية)، كما جاء في أحد تصريحاته والحقيقة قد تكون لديهم فعلاً الآليات الممكنة لانفراج الأزمة ولكن كما يبدو أن الرئيس الأمريكي تناسى أن المفتاح الذي كانت وظيفته فقط الفتح أصبح مع التطور الصناعي للأقفال الأمريكية له وظيفة الإغلاق فاستخدام الآليات (البوشية) الأمريكية لحل الأزمة وبالأسلوب الأمريكي المتهور والمستعجل دوماً والمعتمد على القوة في حلحلة ما تواجهها من مشكلات في كل المنعطفات التي مرت بها، استخداماً ليس خاطئاً بل عقد الأمور فزاد من تعقيد الأزمة التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية وبدلاً من فتح مغارة على باب تم إغلاق (المغارة) وذلك برمي (700 مليار دولار أمريكي) (للأربعين حرامي) الذين فيها فأصبحت الأزمة الاقتصادية والمالية الأمريكية بصورة خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة مع اشتداد الإحكام حول منافذ حل الأزمة حتى بات من الصعوبة الخروج منها وخصوصاً بعد الإغلاق بسبع طرائق للقفل وذلك في اجتماع وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية للدول السبع الصناعية الكبرى والتي تم إقحامها في الأزمة وخاصة بعد أن جعلهم الرئيس الأمريكي يشعرون ويتعاملون وكأنهم جزء من الأزمة وهم براء منها كالذئب من دم يوسف وخيل لي أن وزير المالية الياباني في ذلكم الاجتماع كان يصرخ ليقول: "إن الذئب أحن من إخوتي (الدول الصناعية الكبرى) يا أبتي" الذين أشركوهم عنوة في الأزمة والتي هي في الأصل أزمة أمريكية بامتياز وتأثرت بسببها الكثير من دول العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى والتي كان من المفترض أن تطالب هي الولايات المتحدة الأمريكية بالتعويضات العادلة لما أصابها من تلك الأزمة الأمريكية وليس العكس، كما حدث وطالبها الرئيس الأمريكي بالتصريح الذي أدلى به بعد اللقاء بهم في البيت الأبيض عندما قال إن: "الأزمة عالمية وعلى الجميع أن يتحمل مسؤوليته" وهذا إجحاف وصلف أمريكي على من لا ذنب له فهذا هو الأسلوب المتغطرس وعنجهية الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الانفرادية (المسكوت عنها) في مواجهة الأزمات التي تحدثها للولايات المتحدة الأمريكية وتفجر بها أزمات ومشكلات أكبر وأعمق فالمستنقع العراقي الذي لا تزال تغرق فيه القوات العسكرية الأمريكية شاهد على تلك الغطرسة الهمجية المعتمدة على الهيمنة والاستقواء ويتكرر المشهد اليوم بدخول الولايات المتحدة الأمريكية في مستنقع آخر خطير وهو مستنقع الأزمة الاقتصادية العالمية المنتج الوحيد له أمريكا وعليها أن تتحمل المسؤولية والتبعات الناجمة عنه ، ولهذا يتطلب الأمر موقفاً دولياً موحداً لإنهاء الهيمنة والغطرسة الأمريكية وقد حان الوقت لتصحو أمريكا وتتخلى عن تصرفاتها غير المسؤولة وإفساح المجال لعملية ظهور نظم وقوانين جديدة تواكب حاجات التغيير والتطوير والتجديد في الحركة الكونية الجديدة لتنتهي وإلى الأبد فكرة الهيمنة الانفرادية للاقتصاد والقوة العسكرية والتوجه للعمل الجماعي على شكل كتل اقتصادية تحقق التكامل فيما بينها وتتجه نحو البناء والنمو والتنمية الاقتصادية لتحقيق العدل والمساواة في المنظومة الكونية الواحدة والجديدة.

تعتزم رفعها إلى 90 بالمئة للمساهمة في خفض تكاليف الإنتاج وتقليص البطالة

(٢٢) ألف عامل يستفيدون من برنامج اليمننة في الشركات النفطية والغازية

صنعاء / سبأ :

قال تقرير صادر عن الإدارة العامة ليمننة الوظائف بوزارة النفط والمعادن إن عدد العمالة المحلية في الشركات النفطية والغازية العاملة في اليمن ارتفع إلى 22 ألفاً و370 عاملاً منذ بداية تطبيق برنامج اليمننة عام1996م وحتى منتصف العام الجاري مقابل ستة آلاف و502 عامل أجنبي.

وأوضح التقرير - حصلت وكالة الأنباء اليمنية على نسخة منه/سبأ/ - أن وزارة النفط والمعادن حققت نجاح كبيراً خلال السنوات الماضية في عملية احلال العمالة المحلية بدلاً من العمالة الأجنبية بحسب ما تضمنته الخطط المتفق عليها بين الوزارة وتلك الشركات.

وأكد التقرير أن الوزارة تسعى إلى رفع نسبة العمالة اليمنية في هذه الشركات إلى90 بالمائة بنهاية العام الجاري بما من شأنه بناء قاعدة صلبة للنهوض بالقطاع النفطي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جهود الكوادر الوطنية العاملة وبما يصب في دعم جهود الدولة لمكافحة الفقر في اليمن.

وبحسب التقرير ، فقد احتلت شركات المقاولة من الباطن المرتبة الأولى من حيث نسبة عدد العمال اليمنين فيها الذي بلغ عشرة الاف و594 عامل بنسبة 85 بالمائة مقارنة بالعمالة الأجنبية البالغة نحو الف و917 عامل اجنبي.

تلتها الشركات العاملة في مشروع الغاز المسال بمقدار سبعة الاف و881 عامل يمثلون 66 بالمائة من اجمالي عدد العمال مقابل اربعة الاف عامل اجنبي.

فيما احتلت الشركات النفطية الانتاجية المرتبة الثالثة بمقدار ثلاثة الاف و413 عامل مقابل 507 عامل اجنبي وبنسبة قدرها 87 بالمائة تلتها الشركات الاستكشافية بمقدار 482 عامل مقابل 73 عامل اجنبي وبنسبة 87 بالمائة.

واعتبر التقرير هذا الرقم انعكاساً للجهود الحثيثة التي بذلتها قيادة وزارة النفط والمعادن مع الشركات العاملة في القطاع النفطي الانتاجي عبر الإدارة العامة لليمننة بالوزارة بالاشتراك مع لجان التشغيل لتنفيذ سياسة الوزارة الخاصة بعملية التنمية والإحلال والتدريب بما يؤدي إلى خدمة مصالح الدولة.

وبحسب التقرير فإن الإدارة العامة لليمننة عملت جاهدة على مناقشة خطط القوى العاملة واليمننة مع كافة الشركات الإنتاجية لتنفيذ سياسة الوزارة الخاصة باليمننة والإحلال والتدريب من خلال وضع النظراء اليمنيين للقيام بعمليات التشغيل البترولية ووضع برامج تطويرية مكثفة تعزز من مهاراتهم وصولا إلى زيادة أعداد اليمنيين في الوظائف القيادية والفنية .

فضلاً عن متابعة تنفيذ ما تم الأتفاق عليه مع تلك الشركات في يتعلق بتوفير وظائف جديدة لخرجي الجامعات اليمنية المختلفة.. وكذا متابعة برامج التدريب في مختلف الشركات وذلك عبر مراجعة التقارير الربع سنوية التي ترفعها الشركات إلى الوزارة ومقارنتها بخططها المعتمدة من قبل قيادة وزارة النفط والمعادن.

الجدير بالذكر أن الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن تهدف من خلال خطط وبرامج يمننة الوظائف في الشركات العاملة في مجال النفط والغاز إلى المساهمة في خفض تكاليف الانتاج لصالح الشركاء نظرا لما تتطلبه العمالة الاجنبية من مستوى اجور وبدلات عالية.

وتحقيقاً لذلك ، تعمل وزارة النفط على رفع كفاءة الكوادر اليمنية من خلال الزام الشركات بعمل خطط وبرامج تدريبية لما يتطلبه العمل في المجال النفطي من مهارات نوعية وخبرات عملية لجعلها قادرة على القيام بمهام واختصاصات الكوادر الأجنبية من خلال وضعهم كنظراء ليحلوا في كل الوظائف التي يشغلها الأجانب.

ففي هذا الجانب ، أشار التقرير إلى أن عدد الدورات التدريبية التي نفذتها تلك الشركات بلغ نحو الف و23 دورة تدريبية منها 939 دورة محلية و84 دورة في الخارج خلال نفس الفترة بهدف إكساب هذه العمالة المهارات اللأزمة لإحلالها تدريجياً محل العمالة الأجنبية لإدارة العمليات النفطية بشكل أمن.

وكان نائب وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس قد حذر مطلع شهر مارس الماضي الشركات النفطية غير المتعاونة في مجال اليمننة, وخاصة تلك التي لم تتجاوز نسبة اليمننة فيها 50 بالمائة من تطبيق إجراءات صارمة ضدها وفي مقدمتها عدم صرف تراخيص العمل لعمال الشركات الأجانب.

كما اتخذت الوزارة سلسلة من الإجراءات اللازمة لإحداث نقلة نوعية على صعيد يمننة الوظائف في الشركات النفطية من خلال حثها على اتخاذ سياسة الشفافية المطلقة في عملية التوظيف ، بحيث تصبح الكفاءة معيار رئيسي عند الإختيار وإيجاد تنسيق كامل مع مصلحة الهجرة والجوازات ومكتب العمل بما يضمن عدم تجاوز وزارة النفط والمعادن عند منح تراخيص العمل أو تجديدها ، إضافة إلى تصميم وإخراج نظام معلومات وقاعدة بيانات خاصة بالعمالة الأجنبية لدى جميع الشركات النفطية العاملة في اليمن.

يشار إلى أن عدد الشركات العاملة في مجال استكشاف وانتاج النفط والغاز وشركات المقاولة من الباطن في اليمن 85 شركة منها 16 شركة استكشافية و11 شركة إنتاجية و58 شركة مقاولة من الباطن .

أخي الناخب
أختي الناخبة
أحرص على إصطحاب بطاقتك الشخصية عند طلب الحصول على بطاقة بدل فاقد
اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء